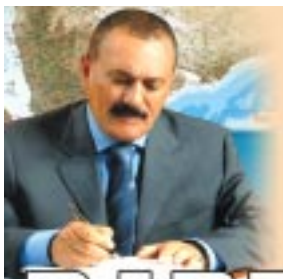

جهاز الرقابة: إجراءات تنفيذية لمكافحة الفساد

■ تنفيذاً لمضامين وتوجهات برنامج رئيس الجمهورية في الجانب المتعلق بمكافحة الفساد، يواصل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تنفيذ خططه في الجانب المتعلق بمهامه والتي من شأنها استيعاب مضامين البرنامج الانتخابي الرئاسي الذي نال ثقة الشعب، وركزت على وضع السياسات الملائمة التي تكفل تنسيق الجهود المشتركة مع السلطات العليا والبرلمان والحكومة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي تم تشكيلها باتجاه تعزيز المساءلة العامة ومحاربة الاختلالات المالية والادارية ومحاربة الفساد وحماية الوظيفة العامة، وكذا التركيز على بيئة المراجعة العامة المحتمل وجود فساد مالي وإداري فيها، كما هو حال المناقصات والمزايدات والتوريدات،و كذا العمل على تحسين وتطوير الأنظمة القانونية المالية والمحاسبية والإدارية ومختلف التشريعات ذات الصلة برقابة الجهاز. ويسعى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لإنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة والمراجعة وتعزيز دور جمعية المحاسبين القانونيين لتطوير المهنة في الجمهورية اليمنية والمشاركة الفاعلة في تاسيس المنظومة القانونية لمكافحة الفساد وتنفيذ أجندة الاصلاحات. كما أن الجهاز - وأثناء قيامه بعمله الرقابي على كافة الجهات الخاضعة لرقابته - قد وضع ضمن خططه وانشطته متابعة عملية تنفيذ متطلبات البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ رئيس الجمهورية من قبل الجهات المعنية كل فيما يخصه.

«الميثاق» تستعرض إجراءات تنفيذ البرنامج الانتخابي المرتبط بوزارة المالية:

تطبيق استراتيجية الأجور والمرتبات وتعزيز مبدأ الشفافية في العمل المالي

■ تضمن البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية العديد من المهام المرتبطة بنشاط وزارة المالية.. وذلك يعود بشكل أساسي الى طبيعة الدور الذي تلعبه وزارة المالية في وضع وتنفيذ السياسات المالية كأداة رئيسة في توجيه وإدارة الاقتصاد بما يتفق وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين المنطلقين من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية ومستديمة.

عبدالفتاح الأزهري

وانطلاقاً مما سبق فقد عمدت وزارة المالية الى تنفيذ العديد من السياسات والإجراءات التي تعمل على تحقيق أهداف البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس، وقد تم ترجمة تلك الاهداف في استراتيجية إدارة المالية العامة.. حيث تم تنفيذ الكثير من المهام والأهداف أبرزها:

- تنفيذ استراتيجية الاجور والمرتبات والتي تهدف الى تحسين مستوى معيشة العاملين في الجهاز الحكومي.

- تعزيز مبدأ الشفافية في العمل المالي، وتوفير قاعدة البيانات والمعلومات عن النشاط المالي بصفة شاملة ودورية من خلال اصدار نشرة احصائية مالية حكومية بصفة فصلية والحسابات الختامية وتقارير المتابعة والتقييم.

- استكمال إدخال أنظمة المعلومات مثل «نظام الاسكودا» في مصلحة الجمارك وبرنامج حوسبة النظام المالي والمحاسبين في وزارة المالية، وذلك لتبسيط الاجراءات وبالتالي مكافحة مكامن الفساد المرتبطة بالتعقيدات الادارية، كما يتم في الوقت الراهن العمل على إدخال نظام المعلومات الخاص بمصلحة الضرائب.

- التوسع في منح صلاحيات الانفاق وتعزيز اللامركزية المالية وخاصة فيما يتعلق بدور السلطة المحلية في إعداد وتنفيذ موازناتها.

إعادة هيكلة النفقات العامة

أولويات :

تحريك الموارد غير النفطية وإصلاح الإدارة المالية

تفعيل القوانين

وفيما يتعلق بالجانب الضريبي لوزارة المالية في الجوانب التي تناولها برنامج رئيس الجمهورية فقد بدأ العمل بالتطبيق الكامل لقانون الضريبة العامة على المبيعات وفقاً لآليات سهلة ومبسطة تم الاتفاق عليها مع القطاع الخاص، كما تم تفعيل قانون المناقصات والمشتروات الحكومية والعمل على تقديم مشاريع التعديلات القانونية لعدد من القوانين الضريبية والجمركية مثل قانون التعرفة الجمركية، وقانون الجمارك، وقانون ضرائب الدخل والذي يقضي بتخفيض نسبة الضريبة الى ٢٠٪ بدلاً من النسبة الحالية ٣٥٪.

كما يجري العمل على إعادة هيكلة النفقات العامة، ورفع كفاءتها ، والتركيز على أولويات الانفاق وتعزيز ارتباط الموازنة بأولويات استراتيجية النمو والتخفيف من الفقر من خلال رفع حجم ونسبة النفقات الاستثمارية ومخصصات الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة.

والعمل ايضاً على توفير فرص عمل جديدة للشباب من خلال اعتماد تعزيز مخصصات برامج شبكة الأمان الاجتماعي، وخاصة برامج ومشاريع الاشغال العامة كثيفة العمالة والتي تهدف في نفس الوقت الى حفز التنمية المحلية، وكذا تنفيذ مخصصات الموازنة الوظيفية للعام الماضي ٢٠٠٨م.

الى جانب رفع النفقات الاستثمارية والمساهمات الرأسمالية الموجهة لمشاريع البنى التحتية للاقتصاد، كالطرق والموانئ والمطارات والكهرباء والمياه والصرف الصحي.

أولويات العام ٢٠٠٩م

وتتركز أولويات وزارة المالية لتنفيذ مصفوفة برنامج رئيس الجمهورية خلال العام الجاري ٢٠٠٩م على تأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل تقديم الخدمات العامة، وبما يعمل على تحقيق النمو المستديم، ولتحقيق ذلك تستهدف السياسات المالية تحريك الموارد غير النفطية، من خلال مراجعة القوانين الضريبية والجمركية وتعديلها ، بما يجعلها متواكبة مع التطورات التي تشهدها بلادنا، وخاصة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار وتحفيز النمو المعتمد على دور القطاع الخاص.

كما تعمل الوزارة في نفس الوقت على استكمال تنفيذ استراتيجية اصلاح الإدارة المالية، والعمل على إعداد مشروع الموازنات العامة للعام القادم ٢٠١٠م في ضوء التطورات المالية والاقتصادية على الساحتين الدولية والوطنية.

وتدعو وزارة المالية كل المسؤولين المعنيين الى التفاعل الكامل معها، والقيام بتنفيذ قرارات مراجعة وضبط الانفاق الذي يطال أوجه الانفاق غير الحتمي، ولا يستهدف تقليص الخدمات، او يكون مبرراً للتقاعس عن أداء جميع موظفي الدولة لواجباتهم، كما تدعو ايضاً رجال الاعمال في هذه المرحلة الراهنة ان يقوموا بواجباتهم تجاه الوطن، بما في ذلك الالتزام الطوعي بتنفيذ القوانين الضريبية وتسديد ما عليهم من مستحقات ضريبية وجمركية أولاً.■

استراتيجيات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

□ تستند استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على عدة مرتكزات أهمها:

- تنمية قدرات وطاقات الانسان.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع هيكل الاقتصاد.
- تعزيز الشراكة وتوسيع دور القطاع الخاص.
- تحسين الجاذبية الاستثمارية للاقتصاد الوطني.
- توجيه النشاط الاقتصادي نحو التصدير.
- الإدارة المحلية الحكومية الجيدة واللامركزية.
- تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية.
- الحفاظ على سلامة البيئة.

التخفيف من الفقر

□ أما استراتيجية التخفيف من الفقر فهي ايضاً تقوم على مرتكزات أساسية أهمها:

- توفير بيئة ممكنة للتخفيف من الفقر.
- تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل.
- ضمان شبكة أمان اجتماعي فعالة للفقراء.
- تطوير الإدارة بما يتسم بالكفاءة والمسؤولية والنزاهة.
- وضع آلية تشجيع المشاركة والتعاون.

برنامج الرئيس.. إنجازات قياسية في مكافحة الفساد

■ يدرك الكثيرون أن مكافحة الفساد لم تبدأ في الثالث من يوليو ٢٠٠٧ ليلة صدور قرار جمهوري بهيئات مستقلة عليا منتخبة للمناقصات ومكافحة الفساد ، بل إن التوجه بدأ ثورته الأولى على الفساد منذ تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م التي تمخضت عن الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وأحزاب ومنظمات مجتمع مدني كشركاء فاعلين في منظومة شاملة ومتكاملة لمكافحة الفساد.

محمد طاهر

وبالرجوع قليلاً إلى الوراء سنجد أن دستور الجمهورية اليمنية تضمن عشرات المواد والأحكام العامة المتعلقة بمكافحة الفساد من خلال وضع قواعد للمحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية والقانونية عند إدارة الموارد العامة للدولة وكذا حماية المال العام من الاستغلال وجعلت الحكومة تحت رقابة الأحزاب السياسية والصحافة والانتخابات كمحطات اختبار وتقييم متكرر ، ومنحت تلك المواد رئيس الجمهورية ومجلس النواب حق إحالة رئيس الحكومة أو نوابه أو الوزراء إلى التحقيق والمحاكمة عما يقع منهم من جرائم أثناء تأدية وظائفهم.

ولعل استقلالية الصحافة وحريتها الكبيرة بصدور قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م ، واعتبارها شريكاً فاعلاً من قبل فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الذي يولي الصحافة اهتماماً كبيراً ورعاية حقيقية لممارسة دورها الفاعل في مكافحة الفساد بعيداً عن الابتزاز والمجاملة والتخندق السياسي و الحزبي.

وفي هذا السياق يقول الدكتور علي محمد مجور رئيس الحكومة : كم أشعر بالسعادة عندما يكون هناك سبقٌ لصحيفة من الصحف في كشف قضية فساد أو مكامن للاختلالات فهذا يعني الحكومة كثيراً، لا أقول إنه يجب أن تكون هناك صداقة بين الحكومة والصحافة.. لا.. وإنما تجمعنا المصلحة الوطنية، وهدفنا جميعاً هو بناء وتطور وازدهار اليمن.

ولا يمكن إهمال العديد من التشريعات والقوانين التي يمكن اعتبارها مؤشراً أولياً ضد مكافحة الفساد ومنها قانون "إجراءات اتهام ومساءلة شاغلي وظائف السلطة العليا" رقم (٦) لسنة ١٩٩٥م بجانب تشكيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومحاكم الأموال العامة وتنفيذ برنامج الإصلاح المالي والإداري في العام ١٩٩٦ ، وتضمنت التشريعات اليمنية الجرائم الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣م.

ولعل الجميع يدرك أن مكافحة الفساد تبدأ بالاعتراف بهذه الظاهرة المقيتة التي تتجاوز التعاليم الإلهية ومبادئ الدين الإسلامي وقيم الانتماء الوطني لدى الفاسدين ، وبالتالي فإن الاعتراف بالمشكلة هو بداية الحل كما يؤكد الخبراء.

ومن يتأمل في خطابات الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية سيجد أن مكافحة الفساد تحتل مساحة واسعة تتضح في دعواته المتكررة - في معظم إلا لم يكن كل خطاباته - لكل الفعاليات السياسية والمدنية والصحافة وفئات المجتمع بتحمل مسئوليتهم في حماية المال العام و محاربة الفساد وفضح الفاسدين لما فيه مصلحة الوطن.

ولم يكتف بذلك بل عزز هذا التوجه بمبادرات رسمية لمكافحة الفساد تمثلت بتوجيهاته بتشكيل لجنة حكومية عليا تعنى بقضايا المال العام ومكافحة الفساد في العام ٢٠٠٣م برئاسة رئيس الوزراء وعضوية مدير مكتب رئاسة الجمهورية ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، ودعمه إقرار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (٢٠٠٦- ٢٠١٠).

وتواصلت تلك الخطوات بتوجيهه الحكومة بتبني أجندة الإصلاحات الوطنية التي أقرتها مطلع العام ٢٠٠٦م و تمثلت أهدافها في تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي للجهاز المالي والإداري للدولة ومكافحة الفساد بما يسهم في تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وفق دراسات جيدة والتعاون والتنسيق مع شركاء اليمن الدوليين للتنمية.

خيار لا يتوقف

يدرك الجميع أن مكافحة الفساد ليست مهمة سهلة بل توجهاً يتطلب إرادة جادة وعزيمة قوية لمواجهة الفاسدين الذين يعانون أساساً من ضمور القيم والمسئولية ولا تتأتى هذه الإرادة إلا بقاعدة متينة وآليات حديثة لمكافحة هذه الظاهرة المعقدة.

وتصدرت قضية مكافحة الفساد قائمة الأولويات في برنامج الرئيس الانتخابي كترجمة لإعلانه قبيل الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦/٩/٢٠م أن المرحلة القادمة ستشهد ثورة ضد الفساد والفاسدين وتعزيز وتقوية منظومة الحكم الجيد وتدوير الوظيفة العامة في المراكز القيادية وتعزيز دولة المؤسسات.

وترجم البرنامج الإرادة الجادة لمكافحة الفساد بتسعة مكونات رئيسة تمثلت في تطبيق قانون الذمة المالية وقانون مكافحة الفساد ، وإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد المالي والإداري ، مع العمل على تفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة وحماية المال العام ، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب بصورة عامة وإصدار التشريعات اللازمة التي تكفل تبعية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لرئاسة الجمهورية والسلطة التشريعية.

وتضمن محور مكافحة الفساد تعديل قانون المناقصات والمزايدات وتعزيز استقلالية اللجنة العليا من خلال إنشاء هيئة مستقلة من أشخاص مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة مهمتها الرقابة وإقرار سياسات المناقصات وضمان الشفافية في نظم المناقصات ، وتفعيل دور نيابات ومحاكم الأموال العامة واستكمال بناها التحتية والمؤسسية في المحافظات وإعطائها صلاحيات كاملة للتعامل مع كافة قضايا الفساد المالي والإداري.

وترجم البرنامج توجهات في محاسبة الفاسدين وتقديمهم للعدالة وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في كافة نواحي العمل الحكومي ووضع التشريعات المنظمة له وتفعيل العمل بالآلية الإرشادية للخدمات الحكومية والرسوم المتعلقة بمهام الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية ونشرها بالوسائل المتاحة.

توجهات عملية

بعد حصول الرئيس علي عبد الله صالح على ثقة غالبية أبناء الشعب اليمني في انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية توجهت الأنظار صوب الرئيس المنتخب وأولوياته على ارض الواقع والتي تمثلت بركيزتين أساسيتين (الاستثمار ومكافحة الفساد):

وشكل صدور قانون مكافحة الفساد رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٦م بعد شهرين من الانتخابات ترجمة عملية على الواقع لتوجه اليمن نحو تنظيف بؤر الفساد التي وعد بها الرئيس صالح بعزيمة صلبة لتحقيق مستقبل اليمن الأفضل المعادي للفساد والساعي لتجفيف منابعه ، وسط تشكيك استباقي من قبل أحزاب المعارضة وبالذات أحزاب اللقاء المشترك التي اعتبرت أن هذه التوجهات تفقدها بساط المزايدة بالفساد وشنت حملات إعلامية استباقية للتشكيك بتطبيق القانون وتشكيل الهيئة المستقلة واعتبرت في خطابها اتجاهات مختلفة تعتبر أن صدور القانون ورقة يلوح بها النظام للغرب ومسرحية هزلية وتارة بان هذا التوجه يتم تحت الضغط الدولي.

في وقت كانت المنظمات الدولية والمانحون يشيدون بهذا التوجه معتبرين صدور قانون مكافحة الفساد كتشريع قوي وصف بأنه أفضل قانون على المستوى الإقليمي ويؤكد بما لا يدع مجالاً للشك والمزايدة على توجه وطني يتزعمه الرئيس صالح ضد الفاسدين بمشاركة مجتمعية تسندها تشريعات قانونية تسخير كل الإمكانات لمجابهة الفساد.

وتضمن قانون مكافحة الفساد خمسة أبواب منها التسمية والتعاريف والأهداف ونطاق السريان والثاني الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتكون من فصلين هما إنشاء الهيئة وتشكيل الهيئة وتناول الباب الثالث تدابير مكافحة الفساد وشمل ثلاثة فصول احتوت تدابير تشريعية ومشاركة المجتمع والتعاون الدولي وتطرق الباب الرابع إلى تناول جرائم الفساد والعقوبات حيث حدد الفصل الأول جرائم الفساد والثاني إجراءات الضبط والتحقيق والمحاكمة والثالث العقوبات وتضمن الباب الخامس أحكاما ختامية.

وبعد القانون ترجمة عملية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال تعريف الفساد بالتالي : «استغلال الوظيفة العامة للحصول على مصالح خاصة سواء كان ذلك بمخالفة القانون أو استغلاله أو باستغلال الصلاحيات الممنوحة» وهو تعريف يتفق مع تعريف منظمة الشفافية الدولية : كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته ".

وعرف القانون الموظف العام بتوسع : كل شخص يؤدي وظيفة عامة أو يقدم خدمة عامة ويتولى منصباً تنفيذياً أو تشريعياً أو إدارياً أو استشارياً أو قضائياً سواء كان معيناً أو منتخباً دائماً أو مؤقتاً بمقابل أو بدون مقابل بصرف النظر عن صحة قرار تعيينه فيها ويشمل موظفي السلطة التنفيذية بمختلف مستوياتهم وأعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس الشورى وأعضاء المجالس المحلية وأعضاء السلطة القضائية وأعضاء اللجان والمجالس الدائمة ويعتبر في حكم الموظف العام المحكمون والخبراء والعدول والوكلاء والمحامون والحراس القضائيون الذين تعدل لديهم الأموال وأعضاء مجالس غدارة المؤسسات والشركات والبنوك وموظفيها التي تسهم الدولة في رأسمالها ".

وتمثلت أهداف قانون مكافحة الفساد في تعقب ممارسي الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة عن ممارسته وتعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد وإرساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل للموارد.

وعزز ذلك مبدأ المساءلة والدور الرقابي للأجهزة المختصة والتيسير على أفراد المجتمع في إجراءات حصولهم على المعلومات ووصولهم إلى السلطات المعنية ، إضافة إلى تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة في محاربة الفساد ومكافحته وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه ، كما أن القانون يسري على جرائم الفساد التي تقع في اليمن أو خارج اليمن وتكون المحاكم اليمنية مختصة بها.

اليمن الأولى عربياً في مكافحة الفساد

يدرك الكثيرون أن الارتياح المحلي والدولي لتوجهات اليمن في محاربة الفساد تعزز باختيار الدكتور علي محمد مجور لرئاسة الحكومة ودار حينها جدل حول اختيار هذا الرجل لهذا المنصب ، حيث أكد المؤتمر الشعبي العام أن السبب الوحيد هو سجله النظيف من الفساد وجديته وحسمه وإخلاصه في العمل في خدمة الوطن ، وهو رصيد يستند إلى تجارب في القيادة في مؤسسات عدة كان آخرها توليه وزارة الكهرباء بشهادة تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، وعزز ذلك إشادات للمانحين واعتبر مؤشراً إضافياً يجسد مسيرة التوجه الوطني بقيادة الرئيس صالح للتوجه على الفساد.

واتضح ذلك جلياً بعد قرابة عامين من أداء حكومة "التكنوقراط" والتي أثبتت تفاعلاً كبيراً بسرعة تهيئة الأجواء والأرضية القانونية للتوجه الوطني نحو مقارعة الفساد وباشرت إعداد القوانين ومنها قانون مكافحة الفساد وتنفيذ أحكام قانون الذمة المالية واتخاذ إجراءات إقرار الذمة المالية لشاغلي وظائف الإدارة العليا والوظائف الإدارية والمالية ابتداء برئيس الجمهورية والوزراء ووكلائهم ومديري العموم والموظفين وأعضاء المجالس المحلية ، إعداد قانون المناقصات والمزايدات رقم (٢٢٣) لسنة ٢٠٠٧م وبموجبه تم تشكيل اللجنة العليا للمناقصات والتي مثلت قفزة نوعية لتنظيف بؤر الفساد الكامنة في مناقصات المشاريع الحكومية.■

توجهات

لا لصفقات الالتفاف على الديمقراطية

■ يؤمن المؤتمر الشعبي العام بحق كل الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة بالعمل والوصول الى السلطة، فهذا حق للجميع.. لكن ذلك لا يكون الا عبر صناديق الاقتراع، لأن هذا هو الاسلوب الذي ارتضاه الشعب كله من خلال الاستفتاء على الدستور.

أما الحديث عن الصفقات بين الأحزاب فإن المؤتمر الشعبي العام لا يجد ما يمنع هذه الصفقات إذا لم تكن مخالفة للدستور والقانون ولا تخرج عن الديمقراطية، وفي إطار هذا الموضوع لا يوجد ما يمنع من صفقات مشروعة ذات طابع وطني لا تخل بالعملية الديمقراطية.

أما الصفقات المشبوهة التي تحاول الالتفاف على الديمقراطية لارضاء أطراف دون غيرها أو محاولة الوصول الى تقاسم على طريقة ما كان قائماً في المرحلة الانتقالية، فهو أمر غير وارد في أجندة المؤتمر الشعبي العام.

أولويات

الإصلاح المؤسسي

■ يؤكد المؤتمر الشعبي العام على مبدأ الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) في ظل العلاقات التكاملية التي حددها الدستور ونظمتها القوانين.

■ تطبيق نظام السلطة المحلية وتوفير السبل الكفيلة بإنجاحه باعتباره ركيزة البناء المؤسسي الجديد.

■ تحقيق أعلى درجات التنسيق والمتابعة والاشراف والرقابة والمحاسبة الحكومية، وجعل مبدأ الثواب والعقاب سلوكاً لازماً (إدارياً وأخلاقياً).

■ اتسام أداء مؤسسات الدولة بالشفافية والوضوح والتقييم المستمر، وإعطاء قضايا المواطنين كل الاهتمام والعناية مع الحرص على إزالة كل ما يعيق مشاركة المواطنين بفعالية في عملية البناء التنموي الشامل.

المؤتمر الشعبي العام
برنامج العمل السياسي